أسئلة طرحها الزائرون

السؤال رقم 35 :

كيف يقع تحديد ميزانية الدولة وعلى أية أسس.
فمثلا عند تقرير زيادة في الميزانية من هي الأطراف القانونية التي تقوم بتقدير الميزانية الجديدة وعلى أي أساس.

الجواب

في بداية كل سنة يتولى الوزير الأول إصدار منشور يضبط التوجهات العامة و التعليمات التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند ضبط تقديرات النفقات بالنسبة للسنة المقبلة يوجه إلى كافة الإدارات المعنية للبدئ في إعداد ميزانية السنة المعنية ، على ضوء ذلك تتولى كل الإدارات التابعة للدولة ضبط التقديرات السنوية لنفقات المصالح التابعة لها و توجيهها إلى وزارة المالية قبل نهاية شهر ماي من كل سنة .

تتعهد مصالح وزارة المالية بـ :

- درس المقترحات الواردة من مختلف الوزارات
- ضم تقديرات الموارد
- إعداد مشروع قانون المالية

ثم تتولى عرض مشروع الميزانية على مجلس الوزراء قبل إحالته على السلطة التشريعية.

أساليب إعداد مشروع الميزانية

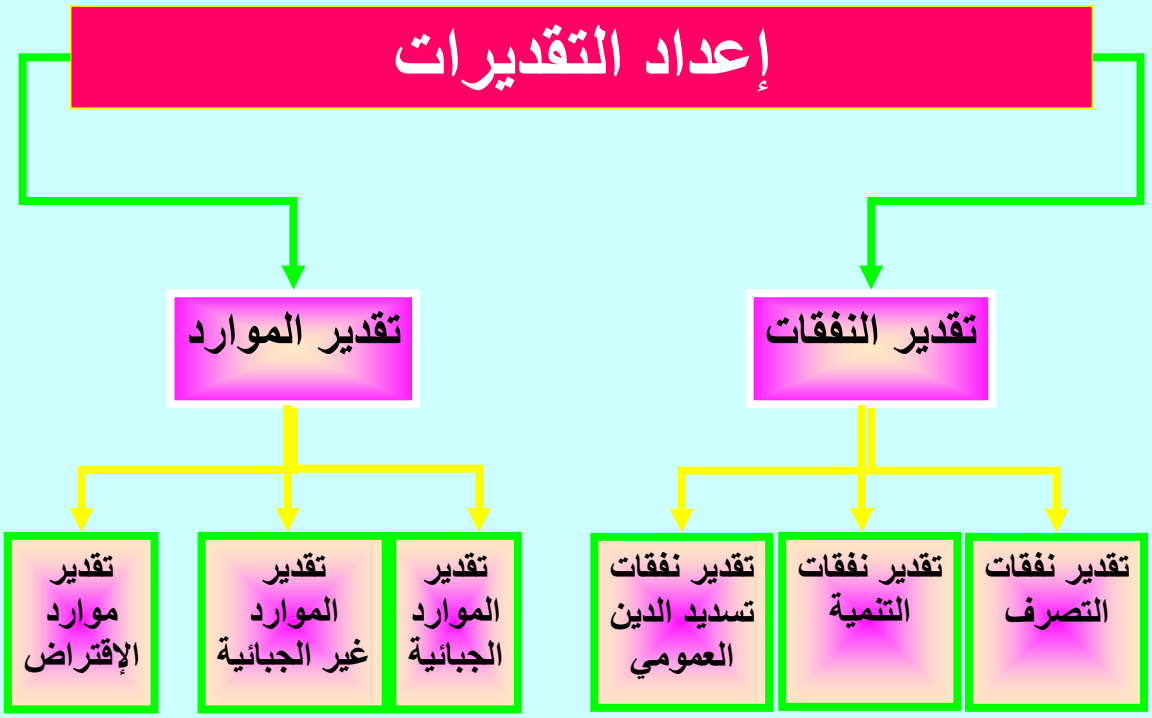

*** تقدير النفقات:**

- تقدير نفقات التصرف:

تتولى كل وزارة إعداد نفقات التصرف اللازمة لتسير مصالحها على أساس التوجهات و التدابير المنصوص عليها بمنشور الوزير الأول،

. تضبط التقديرات الخاصة بالمرتبات و الأجور على أساس العدد الجملي للأعوان باختلاف رتبهم مع الأخذ بعين الاعتبار الانتدابات الجديدة والإحالات على التقاعد و الترقيات.

. تضبط تقديرات نفقات المعدات والوسائل بالإعتماد على نتائج تنفيذ ميزانيات السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة و التقديرات المحيّنة للسنة الجارية.

. تضبط تقديرات الإعتمادات المسندة للمؤسسات العمومية بالاستناد إلى نتائج تنفيذ ميزانيات المؤسسات المعنية و تقديراتها الجديدة و انجازات السنة الجارية.

- تقدير نفقات التنمية:

تضبط التقديرات في إطار الأهداف الكمية والنوعية لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

. بخصوص المشاريع بصدد الإنجاز، فان لها الأولوية المطلقة في تخصيص الإعتمادات لمواكبة نسق تقدّم الأشغال.

. بخصوص المشاريع الجديدة تتولى الوزارات إعداد الملفات والتقديرات الخاصة بهذه المشاريع على ضوء الدّراسات الفنية وخطة

التمويل وتسوية المسائل العقارية .

- تقدير نفقات تسديد الدّين العمومي:

تتولى وزارة المالية إعداد تقديرات تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي أصلا وفائدة على أساس الأقساط التي ستحل خلال السنة المقبلة

*** تقدير الموارد:**

- تقدير المداخيل الجبائية:

تشمل الموارد الجبائية الأداءات المباشرة الإعتيادية والأداءات والمعاليم غير المباشرة الإعتيادية بما في ذلك الأداءات الموظفة لصناديق الخزينة

يتم تقدير هذه الموارد على أساس نتائج السنوات الماضية مع الأخذ بعين الإعتبار الضغط الجبائي و التدابير الجديدة المقترحة بمشروع قانون المالية للسنة المعنية و منوال التنمية للسنة المقبلة

- تقدير المداخيل غير الجبائية:

يتم على أساس :

. عائدات المساهمات في المؤسسات .

. الإنتاج الوطني للنفط باعتبار سعر البرميل.

. كمية الغاز العابرة للبلاد التونسية.

. إسترجاع القروض الممنوحة من طرف الدولة لفائدة المؤسسات والمنشآت.

. مداخيل أملاك الدولة.

- تقدير موارد الإقتراض:

مصدر القروض هو السوق الداخلية في شكل رقاع خزينة و السوق الخارجية في نطاق التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف، أو لدى السوق المالية العالميّة.

و يقدر مبلغ هذه القروض على أساس حجم أصل الدين العمومي الداخلي والخارجي و عجز الميزانية بحيث يجب أن تغطي مجموع نفقات أصل الدين زائد عجز الميزانية.

علما بأن عجز الميزانية يمثل الفارق بين الموارد الذاتية و النفقات دون اعتبار تسديد أصل الدين.